

Distr.: General
15 February 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثامنة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد تومو مونيتي (الكاميرون)

المحتويات

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان (تابع)

البند ٦٦ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief, Official Records Editing
Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/C.3/65/L.49)

مشروع القرار A/C.3/65/L.49: حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية

١ - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٢ - **السيد غوستافيك (أمين اللجنة):** قال إن أندورا وبالاو وكرواتيا وميكرونيزيا (ولايات - موحدة) أصبحت من مقدمي مشروع القرار.

٣ - **السيد لاريجاني (جمهورية إيران الإسلامية):** قدّم اقتراحاً بعدم اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار بمقتضى المادة ١١٦ من النظام الداخلي للجمعية العامة. فالحالات القطرية ينبغي مناقشتها في إطار الاستعراض الدوري الشامل وليس في اللجنة الثالثة. وقد استكمل بلده الاستعراض الدوري الشامل. وقد أحاط الخبراء في مفوضية حقوق الإنسان علماً بالاستعراض الدوري الشامل الذي جرى مؤخراً لإيران وأنه واحد من أنجح الاستعراضات حتى الآن. فمن بين ١٩٠ توصية، اعتمدت ١٦٠ توصية على الفور ويجرى النظر في ٢٠ توصية أخرى. ومن بين هذه التوصيات العشرين، جرى إقرار ١٥ منها. وعلى النقيض من ذلك، لم تقبل الولايات المتحدة توصية واحدة من ٢٢٠ توصية مقدمة عندما تعرضت لنفس العملية.

٤ - وأضاف قائلاً إن ستة مقررين خاصين قاموا بزيارة إيران، ومن المقرر أن يقوم مقرران آخران بزيارة بلده في المستقبل القريب. وتعتزم مفوضية حقوق الإنسان أيضاً إيفاد

زيارة. وسيكون من الصعب تصوّر إشارة أوضح من ذلك خاصة بالتعاون في مجال حقوق الإنسان.

٥ - **الرئيس:** تلا نصّ المادة ١١٦ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

٦ - **السيدة منديز رومرو (جمهورية فنزويلا البوليفارية):** تكلّمت في معرض تأييدها الاقتراح المقدم من إيران فقالت إن القرارات التي تستهدف بلداناً معينة تعتبر ذات دوافع سياسية وليس لها صلة بحقوق الإنسان. وتتاح لجميع البلدان فرصة إجراء الاستعراض الدوري الشامل، الذي يعتبر عادلاً ومتوازناً. ومن ثم ليس هناك ما يبرّر النظر في مشروع القرار أمام اللجنة الثالثة والجمعية العامة ليس له ما يبرره. فهذه القرارات ينبغي إزالتها قطعاً من جدول الأعمال. وهذا الاقتراح يُضعف مبادئ الحيادية وعدم الانتقائية.

٧ - **السيد جعفري (الجمهورية العربية السورية):** قال إن وفده يشعر بالقلق لأن المشاكل الفنية المتكررة مع معدات الترجمة تعرّقل أعمال لجان الجمعية العامة. وهذه المشاكل تشتت أيضاً انتباه بعض أعضاء الوفود عندما تجري مناقشة المسائل أو يجري التصويت عليها، ويجب التحقيق فيها.

٨ - وأضاف قائلاً إن كثيراً من البلدان يرى أن اللجنة، بمواصلة انتقاد سجلات حقوق الإنسان لدى بعض الدول الأعضاء، وفي الوقت نفسه تجاهل سجلات دول أخرى، أثبتت نفسها بأنها هيئة تتعامل مع قضايا أساسية بطريقة انتقائية ومسيّسة. وعلى هذا الأساس، ومن أجل الأسباب الإجرائية، يدعم الوفد السوري اقتراح عدم اتخاذ إجراء.

٩ - ومضى قائلاً إنه ليس هناك توافق آراء عريض بأن يقوم مجلس حقوق الإنسان باستعراض سجلات حقوق الإنسان لجميع دول العالم. ومع ذلك، وفي محاولة لاستغلال

حقوق الإنسان تُطرح أمام اللجنة ينبغي النظر فيها حسب موضوعيتها.

١٣ - أُجري تصويت مسجل بشأن الاقتراح بتأجيل المناقشة بشأن مشروع القرار A/C.3/65/L.49. المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، إريتريا، أفغانستان، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان، أوغندا، إيران (جمهورية-الإسلامية)، باكستان، البحرين، بروني دار السلام، بوليفيا، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تونس، الجزائر، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، زمبابوي، سري لانكا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، الصومال، الصين، طاجيكستان، عمان، فزويلا (جمهورية-البوليفارية)، فييت نام، قطر، كمبوديا، كوبا، الكويت، لبنان، مالي، ماليزيا، مصر، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، ميانمار، ناميبيا ونيكاراغوا.

المعارضون:

الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنما، بروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، ترينيداد وتوباغو، توفالو، تونغابا، تيمور-لشتي، الجبل الأسود، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية،

مسألة حقوق الإنسان لغايات سياسية، تواصل بعض الدول الأعضاء استدعاء سجلات حقوق الإنسان لبعض دول بعينها لكي تناقش في مقر الأمم المتحدة. وتأسف سوريا لهذه الجهود. ويجب عدم استغلال مسائل حقوق الإنسان لغايات سياسية ويجب معالجتها بطريقة محايدة وغير انتقائية.

١٠ - السيد ماكني (كندا): تكلم معارضاً الاقتراح فقال إن الجمعية العامة منحت اللجنة الثالثة مهمة التوصية باتخاذ إجراء بشأن حقوق الإنسان. ولهذا، ينبغي مناقشة الشواغل الجدية الخاصة بحقوق الإنسان في اللجنة حيثما ظهرت. وأضاف أن مؤيدي اقتراح عدم اتخاذ إجراء يرغبون في حرمان أعضاء اللجنة الثالثة من فرصة الحوار والمناقشة.

١١ - وأضاف قائلاً إن اللجنة أثناء مناقشة مشروع القرار بشأن إيران أثناء الدورة الماضية، طالبت بإعداد تقرير من الأمين العام. وسيكون من غير العادي للغاية بالنسبة للجنة أن تمنع نفسها من النظر في تقرير قد طلبته، بيد أن اقتراح عدم اتخاذ إجراء سوف يُسفر عن هذه النتيجة. وفي اعتماد الاقتراح، سوف تُناقض اللجنة نفسها وتقوض دعائها وتهدم أعمال الأمين العام. ويحق للجنة الثالثة بل من واجبها النظر في مسائل حقوق الإنسان من حيث موضوعيتها المجردة وأن تقف في وجه أولئك الذين يحاولون تعطيل المناقشات.

١٢ - السيد بالسون (أيسلندا): تكلم أيضاً معارضاً الاقتراح بعدم اتخاذ أي إجراء نيابة عن الأرجنتين وأندورا وبالاو وسان مارينو وليختنشتاين والنمسا فقال إن الجمعية العامة أعطت اللجنة الثالثة مسؤولية معالجة مسائل حقوق الإنسان. وهذا الاقتراح سوف يمنع تحقيق هذا التفويض. فحقوق الإنسان ليست نطاق البحث الخالص لمجلس حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل. ولاستبعاد مناقشة حقوق الإنسان في اللجنة الثالثة سوف يقوّض مصداقية اللجنة الثالثة والجمعية العامة. وكل مسألة جدية من مسائل

١٥ - السيد ماكني (كندا): قال إن حالة حقوق الإنسان في إيران لا تزال تتدهور منذ أن اعتمدت اللجنة الثالثة قراراً بشأن حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد أثناء الدورة الماضية. وفي حين يواجه جميع البلدان تحديات خاصة بحقوق الإنسان، لم تبذل حكومة إيران أي مجهود لحماية حقوق الإنسان لمواطنيها ولم تُظهر احتراماً للأمم المتحدة ومعاهداتها وإجراءاتها الخاصة بحقوق الإنسان.

١٦ - وأضاف قائلاً إن تقرير الأمين العام بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية تشير إلى "مزيد من التطورات السلبية في حالة حقوق الإنسان في إيران". ولا تزال الحكومة تستخدم هذه الممارسات مثل الرجم والتعذيب وبتر الأطراف والجلد وتنفيذ الإعدام خنقاً والإعدام ضد الأطفال. وقال إن تمييزها ضد فئات الأقليات يصل إلى حد الاضطهاد. ويدعو مشروع القرار حكومة إيران إلى احترام التزاماتها الخاصة بحقوق الإنسان احتراماً كاملاً، والنظر في التصديق على الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان واستقبال المكلفين بولايات تتعلق بالإجراءات الخاصة. وينبغي أن تعطي اللجنة الثالثة الإيرانيين فرصة الإفصاح عن الرأي الذي حُرِّم منه هؤلاء.

١٧ - السيدة جندي (مصر): تكلمت بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز فقالت إن مسائل حقوق الإنسان ينبغي تناولها بوسائل نهج تعاوني وغير خصامي استناداً إلى تعزيز قدرات الدول وتوفير الموارد من أجل البلدان للوفاء بالتزاماتها الخاصة بحقوق الإنسان. وقالت إن الاستعراض الدوري الشامل وُضع للقضاء على الانتقائية والتسييس والمعايير المزدوجة.

١٨ - وأضافت قائلة إن حركة عدم الانحياز تؤكد على دور مجلس حقوق الإنسان باعتباره جهاز الأمم المتحدة المسؤول عن النظر في حالات حقوق الإنسان في جميع

الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، الرأس الأخضر، رواندا، رومانيا، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، سيراليون، شيل، غامبيا، غواتيمالا، فانواتو، فرنسا، فنلندا، فيجي، قبرص، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كيريباتي، لا توفيا، لكسمبرغ، ليبيريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مدغشقر، المكسيك، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريشيوس، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات-الموحد)، ناورو، النرويج، النمسا، النيجر، نيوزيلندا، هايتي، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان واليونان.

المتنعون:

الأردن، أنتيغوا وبربودا، البرازيل، بربادوس، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينافاسو، توغو، جامايكا، جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية، جنوب أفريقيا، زامبيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، غابون، غانا، غيانا، غينيا، غينيا-بيساو، الفلبين، كازاخستان، الكاميرون، كوت ديفوار، كينيا، ليسوتو، ملاوي، موزامبيق، نيجيريا، الهند.

١٤ - رُفِض الاقتراح بتأجيل المناقشة بشأن مشروع القرار A/C.3/65/L.49 بأغلبية ٩١ صوتاً مقابل ٥١ صوتاً وامتناع ٣٢ عضواً عن التصويت.

٢١ - واستطرد قائلاً إن مشروع القرار يشير إلى عقوبة الإعدام عن جرائم تفتقر إلى تعريف محدد، ومن بينها المحاربة ومعناها (عداوة الله). وفي الحقيقة إن مفهوم المحاربة هو جوهر المفهوم القانوني لمحاربة الإرهاب الذي يُعتبر التزاماً من جميع الدول. وكيف يمكن التبرير للبلدان المشاركة في حرب شاملة لمكافحة الإرهاب في حين أنها تتسائل عن جهود إيران لاقتلاع الإرهاب؟

٢٢ - وأضاف قائلاً إن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا هي الدول الرئيسية المؤيدة للإرهاب في إيران. وقال إن المنظمات العاشمة مثل حزب الحياة الحرة الكردستاني، ومنظمة مجاهدي خلق وعصابة ريجي كلها تتمتع بالدعم المالي واللوجستي من هذه البلدان. وكان قادة هذه الجماعات الإجرامية الذين يعتبرون مسؤولون عن وفيات كثير من الأشخاص الأبرياء في إيران إنما هم يقومون بزيارات منتظمة إلى كونغرس الولايات المتحدة، والبرلمان الاتحادي الألماني وبرلمان فرنسا والمملكة المتحدة. وينبغي رفض مشروع القرار مباشرة من هؤلاء الذين لا يؤيدون النشاط الإرهابي.

٢٣ - ومن أكبر مكافآت الثورة الإسلامية كانت إنشاء نظام ديمقراطي. فلإيران أكبر ديمقراطية في الشرق الأوسط ولديها أكبر الإنجازات في العلم والتكنولوجيا في المنطقة. ونتيجة لذلك، فإن إيران، مثل كندا تُنتج الوقود من أجل المفاعلات النووية. وهي رقم ١ في بحوث الخلايا الجذعية وتكنولوجيا الاستنساخ في المنطقة. وتشغل المرأة أكثر من ٦٥ في المائة من المقاعد في الجامعات في إيران. وجرى القضاء على الأمية. كما أن الجريمة الوحيدة في إيران هي ديمقراطيتها ليست تكراراً للديمقراطية الغربية. كما أن إيران لا ترغب في أن تكون ديمقراطية غربية.

البلدان. وقد أعرب رؤساء الدول والحكومات، في مؤتمر القمة الخامس عشر لحركة عدم الانحياز المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٩، عن بالغ قلقهم فيما يتعلق بالقرارات التي تستهدف بلداناً معينة أمام اللجنة الثالثة، وهو الشيء الذي يقوّض التعاون. وقالت إن الاستعراض الدوري الشامل يتسم بأنه محايد وشفاف وبنّاء وغير خصامي وغير مسيّس. وليست هناك حاجة إلى خلق مسار مواز لمجلس حقوق الإنسان في اللجنة الثالثة. وقالت إن مشاريع القرارات التي تستهدف بلداناً معينة إنما تستهدف البلدان النامية فحسب. والقرارات التي تستهدف بلداناً معينة إنما تتنافى مع الحوكمة العالمية، وهو موضوع الدورة الذي اختاره رئيس الجمعية العامة. وقالت إن الدول مقدمة مشاريع القرارات هذه على ثقة بأن البلدان النامية لن تستطيع تقديم مشاريع مماثلة تستهدف البلدان متقدمة النمو.

١٩ - السيد لاريجاني (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن مشروع القرار إنما هو استمرار لاتجاه خبيث سوف يضر بالسلام الدولي ويُلحق أضراراً جسيمة بمصداقية الأمم المتحدة. ورغم أن كندا والاتحاد الأوروبي من بين مقدّمي مشروع القرار، تُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي العقل المدبّر والمحرض الرئيسي. وليس لمشروع القرار صلة بحقوق الإنسان سوى أنه جزء من سياسة معادية للولايات المتحدة ضد إيران.

٢٠ - ومضى قائلاً إن كندا أدلت بصوتها معارضة مشروع القرار الذي يدين أعمال القتل التي ترتكبها إسرائيل في غزة. ولدى كندا نفسها سجل سيء بشأن بالأقليات. وهناك معيار مزدوج واضح معمول به. ومشروع القرار إنما هو شيء غير مهني بشكل مدهش وهو مفعم بالأكاذيب والادّعاءات التي لا أساس لها والتي لا يمكن التحقق منها.

لم تعد استثناءات في إدراج القرارات التي تستهدف بلداناً معينة. ويجري التغاضي ببساطة عن انتهاكات ضخمة لحقوق الإنسان في بعض مناطق العالم. وتفتقر البلدان مقدمة مشروع القرار إلى سجلات يمكن الدفاع عنها بشأن حقوق الإنسان. فكلنا على سبيل المثال لديها سجل سيء لحقوق الإنسان، وخصوصاً فيما يتعلق بالمهاجرين والأقليات والشعوب الأصلية.

٢٨ - واستطرد قائلاً إن المفارقة المؤسفة للغاية هي أن إسرائيل، وهو بلد شارك بتأسيسه في أسوأ أشكال انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب والتطهير العرقي والاغتيالات الجماعية وهي تظهر بين مقدمي مشروع القرار. كما أن الولايات المتحدة وهي من بين مقدمي مشروع القرار أيضاً لديها أسوأ سجل في التاريخ بشأن حقوق الإنسان.

٢٩ - واختتم قائلاً إن سياسة إدراج قرار ضد إيران إنما أساءت إلى السياسة الإيرانية الخاصة بالانفتاح والتعاون. ويهاب باللجنة ألا تعير أذناً صاغية إلى الادعاءات غير المنصفة والتي لا أساس لها الواردة في القرار.

٣٠ - السيد جعفري (الجمهورية العربية السورية): تكلم تعليلاً للتصويت قبل إجراء التصويت فقال إن هناك توافقاً عاماً دولياً عريضاً بأن مجلس حقوق الإنسان ينبغي أن يستعرض بشكل دوري حالة حقوق الإنسان في كل دولة عضو على أساس منصف، ويجب التعامل مع مسائل حقوق الإنسان بطريقة غير مسبّسة ويجب تطوير آليات التعاون الدولي بغية تعزيز وحماية هذه الحقوق على المستوى العالمي. ويعتبر أتباع نهج انتقائي مسبّس إزاء حقوق الإنسان شيئاً يقوّض أي تقدم يحققه المجتمع الدولي في هذا الخصوص. زيادة على ذلك، يؤثّر استخدام المعايير المزدوجة تأثيراً سيئاً على مداولات مجلس حقوق الإنسان ويزيد التوتر بين الدول.

٢٤ - ومضى قائلاً إن الاحتجاجات من المتوقع أن تحدث في مجتمعات ديمقراطية. فهناك احتجاجات يومية ضخمة في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. وفي السنوات الأخيرة كانت هناك احتجاجات ضخمة في لوس انجلوس. وقد لقي الناس حتفهم، وضُربت قوات شرطة وأُشعلت النيران في المحال التجارية والمنازل. وفي مطلع سنة ٢٠١٠، كانت باريس مثل منطقة حرب بسبب المظاهرات. وربما من غير المحتمل وجود ديمقراطية بدون احتجاجات، كما من غير المحتمل منع العنف في جميع الحالات.

٢٥ - ومن المستغرب أن مشروع القرار ينتقد إيران لأنها لم تضطلع بتحقيقات بشأن مظاهرات حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بعد الانتخابات الرئاسية. وفي الواقع، جرت تحقيقات دقيقة وأظهرت النتائج أن الاحتجاجات كانت تؤمّلها حكومة الولايات المتحدة. فالولايات المتحدة قد درّبت المتظاهرين وحرّضت على زيادة المشاركة، بحيث تقود وتضلل الأشخاص أثناء القيام بذلك. وقد جرى تدريب الناس في معسكرات وتسليحهم وإرسالهم إلى إيران لارتكاب العنف، وقامت المملكة المتحدة بتعبئة حملة في وسائل الإعلام ضد إيران. كما أن ندى أغا سلطان الفتاة التي استحوذت وفاتها على الاهتمام الدولي، قتلها في الحقيقة عميل تابع للمخابرات البريطانية. كما أرسلت فرنسا عملاء إلى جامعة طهران حيث قامت بتدريب الطلاب على تنظيم الاحتجاجات ضد الدولة. ولعبت سفارة ألمانيا أيضاً دوراً هاماً في الاضطرابات في طهران.

٢٦ - ومضى قائلاً إنه جرى القيام بكثير من أعمال التعقيم. وفي الواقع ليس لدى الدول الغربية أي اهتمام بحقوق الإنسان.

٢٧ - وقال إن مشروع القرار هو شيء غير سليم وخطير. فالمعايير المزدوجة والانتقائية استناداً إلى الاعتبارات السياسية

٣١ - وأضاف قائلاً إن مصداقية مشروع القرار يقوّضها بشكل شديد أن إسرائيل واحدة من البلدان مقدّمة مشروع القرار. وتأسف سوريا لأن بعض الدول التي عادة ما تصوّت معارضة حالات الإساءة الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة قد انضمت إلى مقدّمي مشروع القرار. ومن المدهش أن هذه الدول انحازت إلى جانب إسرائيل ضد إيران. وتحتّ إيران أصدقاءها في قائمة مقدّمي مشروع القرار على مقاومة تسييس مسائل حقوق الإنسان. وسوف تدلي سوريا بصوتها معارضة مشروع القرار وسوف تواصل السعي لتعزيز المساواة وتدعيم روح التعاون بدلاً من المواجهة.

٣٢ - السيد نوزيري (طاجيكستان): تكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي فقال إن هذه الدول تعارض ممارسة تقديم قرارات تستهدف بلداناً معيّنة بشأن حقوق الإنسان، وتستهدف عمداً البلدان الإسلامية والنامية لأغراض سياسية. زيادة على ذلك، مشاريع القرارات هذه تسيّس أعمال الهيئات المعنية بحقوق الإنسان.

٣٣ - وأضاف قائلاً إن إيران قد تعاونت تماماً مع مجلس حقوق الإنسان، وقدّمت أخيراً ثلاثة تقارير دورية إلى هيئات منشأة بموجب معاهدات تابعة للأمم المتحدة وقد وقّعت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاع المسلّح. ومما يؤسف له أنه رغم تعاون إيران مع آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان والتطوّرات الإيجابية في ميدان حقوق الإنسان في هذا البلد، قدّم مشروع القرار إلى اللجنة. وبالتالي يهاب بجميع الدول أن تعارض مشروع القرار.

٣٤ - السيد علي (السودان): قال إن حالة حقوق الإنسان في بلدان معيّنة يجب معالجتها عن طريق آلية الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان وليس

٣٥ - السيدة هريرا (كوبا): قالت إن بلدها يعارض بقوة القرارات التي تستهدف بشكل سافر بلداناً نامية معيّنة لأغراض سياسية لا ترتبط تماماً بالدفاع عن حقوق الإنسان. وقال إن المعايير المزدوجة والجهود الرامية إلى تسييس مسائل حقوق الإنسان أسقطت مصداقية اللجنة المعنية بحقوق الإنسان السابقة. فحماية حقوق الإنسان وتعزيزها لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق التعاون الدولي استناداً إلى الحوار. ومن خلال التعاون الكامل مع مجلس حقوق الإنسان، أظهرت إيران أنها ملتزمة تماماً بالمشاركة البناءة. واحتتم قائلاً إن كوبا سوف تصوّت معارضة مشروع القرار الذي يتسم بدرجة كبيرة بالتسييس ويقوّض التعاون الدولي.

٣٦ - السيدة منديز روميرو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت في تعليقها للتصويت قبل إجراء التصويت إن بلدها يعارض بشكل جازم الممارسة الجارية في إدانة دول معيّنة على أساس سجلاتها بشأن حقوق الإنسان. وقالت إن بعض مشاريع القرارات اقترحت بغية تعزيز المصالح السياسية لبعض الدول بدلاً من حقوق الإنسان. زيادة على ذلك، أن الدول التي تقدّم هذه القرارات ترتكب أيضاً انتهاكات

٣٨ - أُجري تصويت مسجل بشأن مشروع القرار
A/C.3/65/L.49.

المؤيدون:

الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل،
ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا،
إيطاليا، بابواغينيا الجديدة، بالاو، البرتغال، بلجيكا،
بلغاريا، بليز، بنما، بوتسوانا، البوسنة والهرسك،
بولندا، بيرو، توفالو، تونغغا، تيمور-ليشتي، الجبل
الأسود، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر مارشال،
الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية،
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية
ملدوفا، الدانمرك، الرأس الأخضر، رواندا، رومانيا،
ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سانت
لوسيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد،
سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، غامبيا، فانواتو،
فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، كوستاريكا،
كيريباتي، لاقتيا، لكسمبرغ، ليبيريا، ليتوانيا،
ليختنشتاين، مالطة، المكسيك، ملديف، المملكة
المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو،
ميكرونيزيا (ولايات-الموحد)، ناورو، النرويج،
النمسا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا،
الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان واليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، أرمينيا، إريتريا،
أفغانستان، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا،
أوزبكستان، إيران (جمهورية-الإسلامية)، باكستان
البحرين، بروني دار السلام، بوليفيا، بيلاروس،
تركمانيستان، تونس، الجزائر، جزر القمر،
الجمهورية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية،

لحقوق الإنسان، بيد أنها في تطبيق واضح للمعايير المزدوجة،
ليس هناك مشاريع قرارات تنتقد سجلاتها بشأن حقوق
الإنسان قد طُرحت قطّ أمام اللجنة. وليس للبلدان مقدمة
مشروع القرار ومؤيدة مشروع القرار لها السلطة الأدبية
لتنصيب نفسها كمحكمة عالمية تحكم على دول أخرى.
ويجب على مسائل حقوق الإنسان بدلاً من ذلك أن ينظر
فيها مجلس حقوق الإنسان، الذي يجري استعراضات محايدة
وغير انتقائية لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، بغض
النظر عما إذا كانت هذه أو تلك ملائمة للدول القوية
والامبريالية. وأي تدابير تتخذها الأمم المتحدة في ميدان
حقوق الإنسان يجب أن تستند إلى مبادئ الحوار القائم على
الاحترام والحيادية وعدم الانتقائية وعدم التمييز. واختتمت
قائلة إن فتزويلا لهذا سوف تدلي بصوتها معارضة مشروع
القرار.

٣٧ - السيدة أبو بكر (الجمهورية العربية الليبية): تكلمت
تعليلًا للتصويت قبل إجراء التصويت فقالت إن بلدها يشعر
بقلق بالغ لأن بعض البلدان تحاول، بسبب ذريعة تعزيز
حقوق الإنسان، فرض أيديولوجيتها وشؤونها السياسية على
بلدان أخرى وتستخدم مسائل حقوق الإنسان لمواصلة
برامجها السياسية. ويمكن أن تحدث انتهاكات حقوق الإنسان
في جميع الدول وليس لأي بلد سجل لحقوق الإنسان لا
يمكن أن يلام عليه. وقالت إن مجلس حقوق الإنسان هو
المنتدى المناسب الوحيد الذي يمكن فيه تناول حقوق الإنسان
بطريقة محايدة وغير ميسسة. ولتعزيز وحماية هذه الحقوق،
يجب على المجتمع الدولي أن يعتمد نهجاً يستند إلى الاحترام
المتبادل والحوار ويأخذ في الحسبان الأبعاد الثقافية
والاجتماعية والدينية للدول. وفي ضوء التزام ليبيا الصارم
بمبادئ عدم الانتقائية وعدم التدخل، إنها سوف تصوت
معارضة مشروع القرار. بيد أن هذا لا يعني أن ليبيا تتغاضي
عن انتهاكات حقوق الإنسان.

بناءً وغير مثمر. وقالت إن التقدم في ميدان حقوق الإنسان يتقدم بالتعاون والحوار وليس بالإدانة والعزلة وهذه الغاية، يجب أن يكون مجلس حقوق الإنسان هو المنتدى الذي تعالج فيه الأمم المتحدة مسائل حقوق الإنسان.

٤١ - السيد كوداما (اليابان): تكلم تعليلاً للتصويت فقال إن بلده يرحب بالتزام إيران بإزاء تحسين سجله بشأن حقوق الإنسان، ومع ذلك، صوتت اليابان مؤيدة القرار على أساس أن الأمر يتطلب مزيداً من التحسين. ولا تزال اليابان تشعر بقلق بالغ إزاء التقييدات التي تفرضها إيران على الحقوق والحريات الأساسية، ومعاملتها للمعتقلين وتنفيذ الإعدام ضد الأشخاص الذين كانت تقل أعمارهم عن ١٨ سنة وقت ارتكاب العقوبة. ومع ذلك، تشيد اليابان أيضاً بإيران بسبب التوقيع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاع المسلح وكذلك موافقة الحكومة على قبول توصيات مجلس حقوق الإنسان في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وتأمل اليابان أن تتابع إيران هذه التوصيات وأن تواصل المشاركة في الحوار بشأن حقوق الإنسان مع اليابان ومع المجتمع الدولي. ولهذا فإنها تحجم عن الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار وسوف تواصل حوارها مع إيران بهدف تحسين حالتها الخاصة بحقوق الإنسان.

٤٢ - السيد دي سيلوس (البرازيل): قال إن وفده قد امتنع عن التصويت على مشروع القرار. ويلاحظ وفده مع القلق حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، وخصوصاً حالة المرأة، التي تتسم بالتفاوت بين الجنسين والقوانين التمييزية والعنف القائم على أساس الجنس. وأضاف أنه من بين الأسباب الداعية للقلق الحاجة إلى حماية حقوق الأقليات، وأعضاء الطائفة الدولية البهائية بوجه خاص، وأهمية حماية الحقوق المدنية والسياسية والمدافعين عن حقوق الإنسان. وأضاف أن وفده يرحب بالإصلاحات

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، زمبابوي، سري لانكا، السنغال، السودان، الصومال، الصين، طاجيكستان، عمان، غينيا، فتزويلا، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، كوبا، الكويت، لبنان، ماليزيا، مصر، موريتانيا، ميانمار، النيجر، نيكاراغوا.

الممتنعون:

الأردن، إكوادور، أنتيغوا وبربودا، أنغولا، أورغواي، أوغندا، باراغواي، البرازيل، بربادوس، بنن، بوتان، بوركينا فاسو، بروندي، تايلند، ترينيداد وتوباغو، توغو، جامايكا، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية ترونيكا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، زامبيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سنغافورا، سوازيلند، سورينام، غابون، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا-بيساو، الفلبين، فيجي، الكاميرون، كمبوديا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكونغو، كينيا، ليسوتو، مالي، المغرب، ملاوي، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، نيجيريا، هايتي والهند.

٣٩ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/65/L.49 بأغلبية ٨٠ صوتاً مقابل ٤٤ صوتاً وامتناع ٥٧ عضواً عن التصويت.

٤٠ - السيدة رايلي (بربادوس): تكلمت تعليلاً للتصويت فقالت إن موقف بلدها بشأن القرارات التي تستهدف بلداناً معينة بشأن حقوق الإنسان لا يزال دون تغيير. وما زالت بربادوس تشعر بقلق بالغ إزاء الطابع السياسي والخلافي الشديد في المناقشة حول هذه القرارات والاستهداف الانتقائي لبعض الدول الأعضاء. وهذا النهج يتسم بأنه غير

يستهدف بشكل محدد بلده إنما يحمل البرنامج السياسي المستتر لبعض البلدان وهو يخرج تماماً عن أرض الواقع.

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان (تابع)

مشروع القرار A/C.3/65/L.57: تقرير مجلس حقوق الإنسان

٤٦ - السيد دبالو (مالي): قدّم مشروع القرار نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية وقال إن التقرير يتضمّن توصيات هامة فيما يتعلق بالمسائل الهامة المعنية بحقوق الإنسان الأساسية. وتأمل المجموعة في اعتماد القرار بتوافق الآراء وهي تشجّع جميع الدول الأعضاء على أن تصبح من مقدّمي مشروع القرار.

٤٧ - الرئيس: أعلن أن الهند أصبحت من مقدّمي مشروع القرار.

٤٨ - السيدة بوحديدي (المغرب): تكلمت بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، فنوّهت بالأعمال القيّمة التي اضطلع بها مجلس حقوق الإنسان وأكدت على القرارات المتصلة بحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ودعت جميع الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار.

٤٩ - السيد أباكان (تركيا): قال إن تقرير مجلس حقوق الإنسان وإضافته يحتويان على كثير من القرارات والمقررات الهامة، ومن بينها القرار ١/١٥ بشأن متابعة تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصّي الحقائق بشأن حادثة أسطول المساعدة الإنسانية. وفي حين لم يُشرع في أي قرار مستقل في الجمعية العامة بشأن المسألة، يؤدّ وفده أن يعيد طرح موقفه لحين التطورات القادمة وبالتشاور مع أطراف أخرى معنية بالأمر. ودعا جميع الدول الأعضاء إلى تأييد القرار.

القانونية التي تضطلع بها إيران وزيادة تعاونها مع الأمم المتحدة، بما في ذلك مشاركتها في الاستعراض الدوري الشامل، وتعرب عن الأمل بأن تصدّق إيران على المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والتي هي ليست طرفاً بها.

٤٣ - ومضى قائلاً إن وفده يرى أنه لا بد من تحسين العملية التي تُصدر قرارات تستهدف بلداناً معيّنة. فهذه القرارات هي الوحيدة التي تدخل فيها مشاورات مفتوحة وشفافة في اللجنة. أمّا الطريقة التي يتم فيها تسليط أضواء على بعض حالات حقوق الإنسان وليس على حالات أخرى، فيُنظر إليها على أنها تعزّز بحق نهجاً انتقائياً مسيئاً إزاء حقوق الإنسان. واختتم قائلاً إن مجلس حقوق الإنسان هو الهيئة المهيأة على أفضل وجه لبحث حالات حقوق الإنسان بطريقة متعددة الأطراف وغير مسيّسة بشكل حقيقي.

٤٤ - السيد فيالو (إكوادور): قال إن وفده يؤيّد تماماً أعمال مجلس حقوق الإنسان ويرفض تسييس حقوق الإنسان. ويجب على المجلس أن ينظر إلى جميع البلدان دون أي تمييز جغرافي ودون معايير مزدوجة أو دوافع سياسية. ونتيجة لهذا، لا يؤيّد وفده مشاريع القرارات التي تستهدف بلداناً معيّنة، وقد امتنع عن التصويت.

٤٥ - السيد لاريجاني (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن العدد الكبير من حالات الامتناع عن التصويت والأصوات المناهضة لمشروع القرار إنما تُظهر الافتقار إلى التأييد بين غالبية الدول الأعضاء وتشير إلى أن الأمر يستلزم تدابير لمنع إساءة استعمال آليات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان. وقال إن اعتماد اللجنة قرارات تستهدف بلداناً معيّنة إنما يضر بروح التعاون ويشكّل إساءة استعمال لنظام حقوق الإنسان من جانب الدول التي هي نفسها تسيء المعاملة بشكل سافر لحقوق الإنسان. وقال إن مشروع القرار الذي

ضد الإنسانية التفاخر بأنهم بمنأى عن المحاكمة. ويجب على الأمم المتحدة أن تتخذ جميع التدابير الضرورية للتحقيق في انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان التي جرى تدوينها بالوثائق في تقرير بعثة تقصي الحقائق ويجب محاكمة أولئك المسؤولين عنها. وأضافت قائلة إن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان يستحقون العدالة. ولهذا سوف تصوت سوريا لصالح مشروع القرار.

٥٣ - السيد تاغلي (شيلي): تكلم تعليلاً للتصويت قبل إجراء التصويت فقال إن وفده يأسف لأن مشروع القرار لا يمكن اعتماده بتوافق الآراء. وسوف يدلي وفده بصوته مؤيداً مشروع القرار دون المساس بموقفه بشأن أية قرارات يصدرها مجلس حقوق الإنسان مستقبلاً.

٥٤ - أجري تصويت مسجل بشأن مشروع القرار A/C.3/65/L.57.

المؤيدون:

أذربيجان، الأردن، أرمينيا، إريتريا، أفغانستان، إكوادور، أنتيغوا وبربودا، أنغولا، إيران (جمهورية-الإسلامية)، بابواغينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، بربادوس، بروني دار السلام، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بروندي، البوسنة والهرسك، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية، جيبوتي، الرأس الأخضر، السلفادور، شيلي، الصين، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا-بيساو،

٥٥ - السيدة فورمان (إسرائيل): تكلمت تعليلاً للتصويت قبل إجراء التصويت فقالت إن تقرير المجلس والقرارات تُظهر انخيازه وتعلّقه غير السوي بإسرائيل، وأعادت التأكيد على إخفاقه في التمسك بمبادئه ذاتها التي قام عليها، وشككت في نزاهته ومصداقيته. ولاحظت أن نصف القرارات التي تستهدف بلداناً معينة والتي لا تتناول مساعدات تقنية كان موجّهاً ضد إسرائيل. ويعرب وفدها عن أسفه أن يطالب بإجراء تصويت بشأن القرار، ويحث الوفود الأخرى التي لها اهتمام أصيل بتعزيز برنامج مسؤول بشأن حقوق الإنسان حول العالم على أن تُعرب عن قلقها أيضاً.

٥٦ - السيد بورنيات (بلجيكا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي تعليلاً للتصويت قبل إجراء التصويت، فقال إنه يشعر بالقلق إزاء الجوانب الإجرائية للمبادرة. وأضاف أن الحل الوسط الذي تم التوصل إليه في مكتب الجمعية العامة يسمح للجنة بأن تنظر، وإذا دعت الضرورة، بأن تتخذ إجراءً بشأن توصيات مجلس حقوق الإنسان المقدمة إلى الجمعية العامة. ويرى الاتحاد الأوروبي أن الدول الأعضاء ينبغي أن تكون قادرة على التعبير عن آرائها بشأن التوصيات المنفردة الصادرة من مجلس حقوق الإنسان. وأضاف أن اتخاذ قرار عام يحيط علماً بالتقرير بأكمله لا يُسفر عن قيمة مضافة، كما أنه لا يحترم الحل الوسط الذي تم التوصل إليه في المكتب. ومما يؤسف له أنه لم يكن بالإمكان مناقشة الآثار الإجرائية وغيرها من الآثار المترتبة على نصّ مشروع القرار مع الدول الأساسية مقدمة المشروع في جلسة مفتوحة.

٥٧ - السيدة حلي (الجمهورية العربية السورية): تكلمت تعليلاً للتصويت قبل إجراء التصويت فقالت إن إسرائيل ترفض الامتثال لأي من قرارات الأمم المتحدة وتواصل عرقلة أعمال بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة بشأن نزاع غزة. إضافة إلى ذلك، يواصل الإسرائيليون مرتكبو الجرائم

٥٧ - وأضاف قائلاً إن هذه الوفود، امتنعت مع ذلك في التصويت لأسباب إجرائية. فهي ترى، أن تقرير مجلس حقوق الإنسان ينبغي أن يناقش في الجلسة العامة للجمعية العامة بدلاً من اللجنة الثالثة؛ زيادة على ذلك، ينبغي أن تحيط الجلسة العامة علماً فحسب بالتقرير وإضافته. وقد اتخذت الدول الأعضاء مواقف متباينة بشأن التوصيات الواردة في التقرير، وعمل مشروع القرار الذي اعتمد لتوّه على طمس هذه المواقف المدروسة جيداً بشأن توصيات محدّدة. ويحق للدول الأعضاء أن تعبّر عن آرائها بشأن توصيات انفرادية أصدرها المجلس.

٥٨ - السيد باك توك هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفده لم يشترك في التصويت لأنه لا يمكن أن يقبل القرار الصادر بدوافع سياسية من مجلس حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الوارد في تقرير المجلس.

٥٩ - السيد ساميس (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن تقرير مجلس حقوق الإنسان يعبر عن جوانب قوته وضعفه. وتؤيّد الولايات المتحدة كثيراً من قراراته الصادرة على مدى السنة الماضية، بما في ذلك عدة قرارات بشأن حالات حقوق الإنسان في بلدان على حدة، وخصوصاً تمديد ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان.

٦٠ - وأضاف قائلاً إن التسليم بصحة التقرير لا ينبغي أن يؤخذ على أنه دعم لنهج المجلس غير المتوازن والمنحاز إزاء الحالة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. وينبغي أن يعامل المجلس جميع البلدان بطريقة غير منحازة وموضوعية. وأضاف أن الولايات المتحدة لا تؤيد القرارات التي تخص بالذكر حكومة إسرائيل وليس انتهاكات القانون الدولي التي ترتكبها حماس عن عمد.

الفلبين، فيجي، قيرغيزستان، كازاخستان، كمبوديا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لبنان، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب ملاوي، ملديف، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي، الهند وهندوراس.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال.

الممتنعون:

الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بولندا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، صربيا، فانواتو، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، لاتفيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان واليونان.

٥٥ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/65/L.57 بأغلبية ١١٩ صوتاً مقابل صوتين وامتناع ٥٥ عضواً عن التصويت.

٥٦ - السيد مايكلسن (النرويج): تكلم أيضاً بالنيابة عن أيسلندا وليختنشتاين ونيوزيلندا وسويسرا تعليلاً للتصويت فقال إن هذه البلدان مؤيّدة بقوة لمجلس حقوق الإنسان ولأعماله. وهي ترى أن طابعه القائم الذي يسمح للمجلس بمعالجة الحالات الطارئة بشكل سريع والاستعراض الدوري الشامل من بين إنجازاته الأساسية.

حقوق الإنسان بيد أنه لا يعتقد أن اللجنة الثالثة هي منبر مناسب لمناقشة تقريرها.

٦٦ - السيدة سوندرلاند (كندا): قالت إن وفدها يرحّب بكثير من العناصر الواردة في تقرير مجلس حقوق الإنسان التي تشير إلى إحراز تقدّم. ومع ذلك، فإن وفدها امتنع عن التصويت استناداً إلى الاعتقاد بأن متابعة التقرير ينبغي أن تتم في الجلسة العامة للجمعية العامة وليس في اللجنة الثالثة. وأضافت أن التقرير يطرح شواغل أخرى بشأن التركيز غير المناسب في المجلس بشأن الشرق الأوسط.

٦٧ - السيد دي ليون هورتا (المكسيك): قال إن وفده يأسف لأنه اضطر إلى الامتناع عن التصويت بشأن مشروع القرار فيما يتعلق بمجلس حقوق الإنسان الذي يولي إليه اهتماماً كبيراً وحسراً لأسباب إجرائية. فالنظر في تقرير المجلس في اللجنة الثالثة إنما هو شيء لا يتفق مع قرار المكتب بإسناد هذا التقرير إلى الجلسة العامة للجمعية العامة، وهي المنبر المناسب لذلك. وأضاف قائلاً إن صدور قرار نهائي عن هذه المسألة ينبغي أن يعتبر جزءاً من الاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لحالة مجلس حقوق الإنسان.

البند ٦٦ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب (تابع)

مشروع القرار A/C.3/65/L.53/Rev.1: الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

٦٨ - السيد غوستافيك (أمين اللجنة): أشار إلى الفقرات ١٥ و ١٦ و ٢٠ من مشروع القرار وقال بشأن اعتماده أن النصوص الحالية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ تتضمن اعتمادات لبدل الإقامة اليومي لأعضاء اللجنة واحتياجات خدمات المؤتمرات للجلسات الإضافية العشرين التي سوف تعقدها اللجنة أثناء فترة السنتين

٦٩ - وأضاف قائلاً إن الادّعاءات بانتهاكات القانون الدولي التي تحدث أثناء نزاع غزة إنما تستدعي متابعة محلية فعّالة ولدى إسرائيل الآليات للتحقيق، بما في ذلك هيئة قضائية قوية والقدرة على استعراض مستقل للعمليات العسكرية. ويعتبر الانحياز المستمر ضد إسرائيل دليلاً آخر في القرار المعتمد بشكل متعجل بإنشاء بعثة تقصي الحقائق مع صدور تفويض معيب بالتحقيق في حادثة غزة. وأشار إلى أن وفده يشيد بالفريق الذي أنشأه الأمين العام باستعراض نتائج التحقيقات الداخلية في إسرائيل وتركيا وروح التعاون الذي يمثله، ويواصل اعتبار هذا الفريق الوسيلة الرئيسية أمام المجتمع الدولي لاستعراض هذه الحادثة.

٦٢ - واختتم قائلاً إن أعمال وفده بشأن المجلس سوف تستمر مسترشدة بالالتزام الحكومة بالطابع الشامل لحقوق الإنسان والحوار والمشاركة القائمة على المبدأ والإخلاص للحقيقة.

٦٣ - السيدة بورلاند (بليز): قالت إن وفدها كان يرغب في أن يدلي بصوته مؤيداً لمشروع القرار.

٦٤ - السيدة موريلو روين (كوستاريكا): قالت إن وفدها أدلى بصوته مؤيداً لمشروع القرار بسبب تأييده لأعمال مجلس حقوق الإنسان، بيد أنه يتفق مع وفود أخرى بأن اللجنة الثالثة ليس لها الأهلية للنظر في التقرير في مجموعه. وينبغي أن يوضّح الاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات حالة المجلس هذه المسألة فيما يتعلق بالمستقبل.

٦٥ - وباعتبار مشروع القرار بشأن تقرير المجلس مع نفس الصياغة تقريباً قد اعتمد في السنة الماضية بدون إجراء تصويت، فإن وفدها يشعر بالقلق أن التصويت الذي اتخذ لتوّه يمكن أن يبعث برسالة مفادها أن عمل المجلس هو موضع شك. ويولي بلدها اهتماماً كبيراً لأعمال مجلس

النيجر، نيجيريا، الهند وهندوراس انضمت أيضاً إلى مقدمي مشروع القرار.

٧٢ - ووفقاً لمشاورات أخرى، جرى تعديل الفقرة ١٥ من مشروع القرار لكي يكون نصّها كالاتي: "تقرّر تمديد الإذن للجنة بأسبوع إضافي في كل دورة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، لكي تتناول التقارير المتراكمة المقدمة من الدول الأعضاء والشكاوى الفردية التي تنتظر البت فيها".

٧٣ - وأضافت قائلة إنه تم الاتفاق على اعتماد القرار المعدّل بتوافق الآراء، بحيث يعكس الاتفاق فيما بين الدول الأعضاء بشأن الدور الحاسم للاتفاقية واللجنة في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب.

٧٤ - السيد غوستافيك (أمين اللجنة): قال إن تيمور-ليشتي، جمهورية فترويلا البوليفارية، السلفادور،، قيرغيزستان، ونيكاراغوا انضمت إلى مقدمي مشروع القرار

٧٥ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/65/L.53/Rev.1 بصيغته المعدلة شفويّاً.

٧٦ - السيد ساميس (الولايات المتحدة الأمريكية): أشار إلى الفقرة ٨ من الديباجة وإلى الفقرتين ١٦ و ٢٠ من مشروع القرار، وأعاد التأكيد على موقف بلده بأن مصروفات الهيئات المنشأة بمعاهدات ينبغي أن تموّلها الدول الأطراف ولا تموّل من الميزانية العادية للأمم المتحدة. ومن الأهمية دعم الجهود الرامية إلى زيادة كفاءة جميع الهيئات المنشأة بمعاهدات وتحسين وسائل العمل بحيث تُستخدم الموارد بشكل فعال قدر الإمكان. وهذه الجهود تؤدي دوراً هاماً في تحقيق حلّ مستدام في الجهود الرامية إلى الحدّ من المتأخرات المتراكمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

٢٠١٠-٢٠١١، بالإضافة إلى تدبير اعتمادات للسفر ولتكاليف البديل اليومي لـ ١٨ عضواً من أعضاء اللجنة لحضور دورتين عاديتين سنوياً في جنيف مدة كل منهما ١٥ يوم عمل لكل منهما واحتياجات خدمات المؤتمرات لجلسات اللجنة.

٦٩ - وأشار إلى أن التقديرات تتضمّن احتياجات بمبلغ ٢٠٠ ٢١٤٩ ٢ دولار تتعلق بـ ٤٠ جلسة إضافية للجنة سوف تنشأ أثناء فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وهذه الأموال سوف تؤخذ في الاعتبار في إطار تحضير الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين تلك وسوف تتضمّن اعتمادات لبديل الإقامة اليومي لأعضاء اللجنة، بمبلغ يصل إلى ٦٠٠ ٢٥٩ دولار، في إطار الباب ٢٣، حقوق الإنسان، واحتياجات خدمات المؤتمرات تبلغ ٢٠٠ ١٥ دولار، في إطار الباب ٢٨ هاء، الإدارة، جنيف واحتياجات خدمات المؤتمرات لعقد ٤٠ جلسة إضافية تبلغ ٤٠٠ ٨٧٤ ١ دولار في إطار البند ٢، والجمعية العامة وإدارة شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمرات. وسوف تتطلب الاجتماعات الإضافية لكل دورة ما يقدر بحوالي ٢٠٠ صفحة من الوثائق السابقة لانعقاد الدورة بأربع لغات رسمية من لغات الأمم المتحدة و ٣٠ صفحة من وثائق بعد الدورة باللغات الست الرسمية.

٧٠ - ومن المقدّر أن يبلغ إعداد التقرير المطلوب في الفقرة ٣ من مشروع القرار ٢٤ ٠٠٠ دولار يغطّي في إطار الموارد المتاحة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

٧١ - السيدة بونيكفار (سلوفينيا): قالت إن الأرجنتين، إسبانيا، إستونيا، إكوادور، ألمانيا، أوكرانيا، أيرلندا وأيسلندا، البرازيل بلغاريا، بنما، بولندا، تركيا، جمهورية كوريا، رومانيا، سلوفاكيا، شيلي، الصين، فرنسا، قبرص، كوستاريكا، كندا، ليتوانيا، مالطة، مدغشقر، النرويج،